

## مشكلات الأسرة الأردنية في شمال الأردن في ضوء بعض المتغيرات الإجتماعية لواء الكورة دراسة حالة

د. يوسف ضامن الخطابية

قسم العلوم التربوية والأجتماعية

كلية عجلون الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية

## مشكلات الأسرة الأردنية في شمال الأردن في ضوء بعض المتغيرات الإجتماعية لواء الكورة دراسة حالة

د. يوسف ضامن الخطيبية

قسم العلوم التربوية والاجتماعية  
كلية عجلون الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية

### الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أبرز المشكلات التي تعانيها الأسرة الأردنية في لواء الكورة شمال الأردن، ومعرفة أثر بعض المتغيرات كالجنس وتعليم الأب وحجم الأسرة والدخل، على نوعية المشكلات، وأجريت الدراسة على عينة غرضية مكونة من (٣٨٠) أسرة من أصل (١٥١٠٨) أسرة تعيش في اللواء وتم الاعتماد على أداة الاستبانة التي أعدت خصيصاً لأغراض جمع البيانات الميدانية. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أبرزها معاناة الأسر من المشكلات الاقتصادية بالمرتبة الأولى، مثلة بغلاء المعيشة وإرتفاع الاسعار ومحدودية الدخل في ظل تزايد متطلبات أعباء الحياة، وفي المرتبة الثانية كانت المشكلات الاجتماعية والاسرية، مثلة بضعف سبل التواصل والتفاعل بين أعضاء الأسرة، ومشكلات السكن واعباء تعليم الابناء في المدارس والجامعات، وشيوع بعض مظاهر التفكك الأسري كالعنف، والخلافات الزوجية والجيلية، وفي المرتبة الثالثة كانت معاناة الأسر من المشكلات الصحية، مثلة بنقص الخدمات الصحية، وتفشي الاصابة بامراض مختلفة. وبينت نتائج اختبار التباين عدم وجود فروق دالة احصائياً بين الاسر في نوعية المشكلات تعزى إلى الجنس أو تعليم الأب، أو حجم الأسرة، فيما وجدت فروق دالة تعزى إلى دخل الأسرة الشهري.

**الكلمات المفتاحية:** الأسرة المعاصرة، المتغيرات، المشكلات الإجتماعية، التغير الاجتماعي.

**The Problems of the Jordanian Family in the North of Jordan  
in the Light of Sociability Variable, District of  
AlKoura: A Case Study**

**Dr. Yousef D. Al Khataybeh**  
Ajloun University College  
Al Balqa Applied University

**Abstract**

The study aims at exploring most significant problems encountered by the Jordanian family in the District of AlKoura, North Jordan. It also investigates the impact of some variables such as gender, father's education, family size and income on types of problems. The study was conducted on a random sample consisting of (380) families out of ( 15108) families living in AlKoura District. A questionnaire was used as a tool to collect data.

The study reached a number of conclusions most importantly are: First: High cost of living, high prices, limited income in the light of increased life requirements. Second, social and family problems such as poor communication and interaction among family members, housing problems, cost of school fees for children. Third, Families suffer from health problems such as shortage in health problems and the spread of some diseases. Results of dissimilarity tests showed significant differences in relation to type of problems attributed to gender, or father's education or family size. Some significant differences were found in relation to monthly family income.

**Key words:** Jordanian family, social problems, social change.

---

## مشكلات الأسرة الأردنية في شمال الأردن في ضوء بعض المتغيرات الإجتماعية لواء الكورة دراسة حالة

د. يوسف ضامن الخطابية

قسم العلوم التربوية والاجتماعية  
كلية عجلون الجامعية - جامعة البلقاء التطبيقية

### مقدمه

تعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية في الوجود البشري وهي أرقى آليه صاغها الخالق عز وجل وتبناها الانسان: لتكون الخلية الأولى في معمار المجتمع وصبورته. ودعامه عمرانته وتقدمه. نظراً لوجودها الدائم والمستمر مكانياً وزمانياً. ولأهميتها القصوى في حياة الإنسان والمجتمعات. نالت الكثير من الدراسات والأبحاث العلمية. وحظيت برعايه خاصة من قبل المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. وفي مجال علم الاجتماع لدرجة أصبح هناك فرع خاص بها يدعى علم الاجتماع الأسري.

اليوم يزداد الحديث بكثرة عن المشكلات والتحديات التي تتعرض حياة الأسرة المعاصرة نتاج أزمة المتغيرات المجتمعية والصناعية والتكنولوجية. فالواقع الاجتماعي الخارجي اليوم أصبح يقف معادياً للأسرة نتيجة طغيان القيم المادية على عقول الأفراد وبصورة تحول دون تحقيق الإشباع المادي والنفسي والعاطفي والاجتماعي. فمشكلات الإسكان ومستوى المعيشة. ونفقات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. والمستلزمات الاقتصادية المختلفة. وفقدان الأمن الاقتصادي أصبحت مصدراً لإنحراف الأسرة عن الوضع السوي والطبيعي (الجولاني، ٢٠٠٤). ومشكلات التفكك الأسري كالطلاق والصراع والعنف الاسري. والأدمان. والجنوح وغيرها. مشكلات متعددة ومتشعبة وتختلف من أسرة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر وهي تتأثر إلى حد كبير بامكانيات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالعوامل الداخلية والخارجية معاً (رشوان، ٢٠٠٣) واليوم قيام أسرة سليمة معافاة من المشاكل والتعقيدات. حاجة اجتماعية ماسة في عصر مليء بالضغوطات في مختلف ميادين الحياة. مما يضمن قيام أسرة هانئة. و متماسكة أساسها التعاون. والتكامل. والتضحية. في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة (Riley, 1994). لذا فان دراسة هذه التحديات والمشكلات التي تواجه الأسرة الاردنية من الدراسات المهمة للوقوف على واقع تلك المشكلات ونوعيتها واشكالها أملاً في معالجتها والحد من مترباتها السلبية حتى تبقى الاسرة لبنة قوية متماسكة وقادرة على

القيام بوظائفها وادوارها بوجه ملائم، وقاعدة قوية ينطلق منها الفرد الى المجتمع بأفضل إعداد.

### الأسرة الأردنية والتغير الاجتماعي:

يعرف (Ogburn & nimkoff, 1968) الأسرة: بأنها رابطة زوجيه (بين الزوج والزوجة والابناء) أو رابطة الدم ( بين الآباء والأبناء والأقارب) يعيشون في بيت واحد ويحيون حياة اقتصادية مشتركة، وهي نظام عالمي دائم الوجود كان وما زال مستمر. كما تعرف بانها جماعة اجتماعية يرتبط اعضاؤها ببعضهم عن طريق روابط الدم أو الزواج أو التبني. معظم الكتابات السوسولوجية المعاصرة تقر أن الأسرة كغيرها من الأنساق قد تعرضت لجملة من التحولات، طرأت على بنائها ووظائفها. وكذلك القيم والأدوار والعلاقات، والعمليات الاجتماعية التي تخوي عليها. كما أثبتت أن مجمل هذه التحولات تعود إلى مجموعة من التغيرات المجتمعية الشاملة لمختلف البنى الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، كذلك الصناعية والتكنولوجية حيث تطور وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وانتشار استخداماتها الواسع، وتزايد نسب التعليم والتعليم العالي في المجتمع والحركة المعمارية النشطة، وتطبيق مشاريع الاصلاح الاقتصادية، والخصخصة، وحرية الاستثمار والهجرات المتتالية من فلسطين اعوام ٤٨ و ٦٧ وعودة من كانوا يعيشون في الخليج العربي بعد عام ١٩٩٠، والحراك السكاني الذي جاء من لبنان، والهجرات الآخيرة من العراق، بالاضافة الى تدفق مئات الالوف من الايدي العاملة المصرية، ومن دول اخرى.

وقد كان لهذه المتغيرات آثارها المباشرة وغير المباشرة على الدولة، والمجتمع والأسرة في الأردن. ولا يزال المجتمع الأردني يتحمل مخلفات هذه المتغيرات التي جعلته أمام تحديات اقتصادية واجتماعية، وثقافية واسعة من أبرزها نمو التفاوت الطبقي والمعيشي الكبير، وسوء توزيع الثروة والدخل، وتفاقم نسب ومشكلات البطالة، والفقر بين الاسر الاردنية، وتزايد حجم المشكلات الاجتماعية بروزاً وانتشاراً مثل: التفكك الأسري، والطلاق، والجريمة، واشكال أخرى كالانحراف، والاحداث والتسول والتشرد، وعمالة الأطفال، والتطرف والعنف الأسري، والفساد بأشكاله المختلفة، وعدم استقرار المواطن الاردني، وفقدانه الشعور بالامنين الاقتصادي والاجتماعي معاً. كما ساهمت هذه الظروف وغيرها في تسارع وتيرة التغير الثقافي، فظهرت تحولات في المنظومة القيمية والمعيارية، وامتزاج القديم والحديث معاً، ونمو قيم واعراف وتقاليده، وبروز مسلكيات جديدة لم تكن مألوفة بالمجتمع الأردني، مما شكلت نوعاً من الفوضى المعيارية.

وهذا اثر على الأسرة الأردنية من حيث شكلها وبنيتها وحجمها ووظائفها ومشكلاتها باختلاف البيئة الإجتماعية والجغرافية ونمط المعيشة السائد (العزة. ٢٠٠٠). فلم تعد الاسرة اليوم أسرة تقليدية كبيرة بحجمها. متماسكة بعلاقاتها الداخلية والخارجية. مرتبطة بحب الارض. يسودها تقسيم عمل منظم بين الزوج والزوجة. الأب يمثل راس الهرم ومحور القوة والملكية ومركز الطاعة. والزوجة تابعة لزوجها. غالباً ما تتركز واجباتها على الأعمال المنزلية. وبعض الاعمال المحدودة خارجياً. بينما يتركز عمل الزوج ليشمل الاطار العام خارج المنزل. ولم تكن الطفولة مرحلة للعب وإنما مرحلة لتعلم الأشغال الشاقة التي يستطيع الفرد من خلالها التنقل في الميادين الحياتية المختلفة. والزواج كان مرتباً حسب المستويين الاقتصادي والاجتماعي وليس اختيارياً. بناءً على التقارب بين الاسرتين في الأوضاع المادية والاجتماعية.

وتحولت الاسرة الاردنية من النمط الممتد الى النمط النووي. وتغير دور الأب في الأسرة وضعفت سلطته ومكانته. وازدادت النزعة الفردية بين الاعضاء وبات المنزل مكاناً لتناول الطعام والنوم فقط. وانخفضت معدلات الخصوبة. وتفككت العلاقات القرابية. ولم تعد الأسرة وحدة انتاجية بل أصبحت وحدة استهلاكية. وانحسرت أهمية كبار السن ومكانتهم. إنها طائفة قد جُدها في أسر المجتمعات الصناعية والحضرية بشكل أعمق من أسر المجتمعات الريفية. والبدوية التي ما زالت تحتفظ ببعض الشيء ببعض تلك المواصفات لبعدها عن التغيرات. ومتانة المعايير والأعراف الثقافية في عقول الأفراد.

وفي زخم التطورات المعاصرة. باتت الأسرة تعاني من فقدانها لأغلب الوظائف التي كانت تقوم بها (بيري. ١٩٩٨). كالوظيفة الاقتصادية. ومنح المكانة الاجتماعية. والوظيفة التعليمية. ووظيفة الحماية. والوظيفة الدينية. والترفيهية. مما جعلها أسرة مفككة. ومتوقفة والدليل هو زيادة عدد الأسر المنهارة بسبب الطلاق (الخولي. ١٩٩٥). وارتفاع سن الزواج لكل من الذكور والإناث. وظواهر العنوسة. والعزوبة المتفشية في مجتمعاتنا المعاصرة وشيوع أنماط مستجدة من عمليات التفاعل. والعلاقات غير المنظمة بين الأفراد. وبروز ظواهر جديدة وأمراض بيولوجية. واجتماعية لم تكن مألوفة خاصة في مجتمعاتنا العربية. كالزواج العرفي والمؤقت. والمتعة. وتعدد العلاقات غير الشرعية التي ساهمت في بروز أمراض كالإيدز والإدمان على المخدرات والتشرد من العائلة. واعتناق الأبناء لأفكار جديدة وموضات. وتقاليد لم تكن مألوفة من قبل. تتعارض مع قيم الثقافة العامة.

بحدود علم الباحث لا يوجد دراسات ميدانية شاملة لمشكلات الأسرة في مجتمع محلي في الأردن. علماً بأنه يوجد دراسات تناولت أنواعاً من هذه المشكلات بشكل منفصل مثل العنف.

والأحداث، والتسول، والفقر وعمل المرأة، والطلاق وغيرها الكثير من توصلت إلى حقيقة مفادها الأسرة المعاصرة بانت تعيش وسط ازمة من التغيرات المعقدة التي تهدد وحدتها وحياتها. ومن هذه الدراسات:

دراسة المعمري (٢٠٠٥) دراسه بعنوان "عمل الزوجة وأثره على أوضاعها الأسريه في مدينة مسقط" على عينة عشوائية من الزوجات العمانيات العاملات في القطاعين العام والخاص بلغت (٤٠٠) زوجة عاملة ما يعادل (٥,٥٪) من المجموع الكلي لمجتمع الدراسة، وكان من بين النتائج المهمة وجود علاقة قوية بين عمل الزوجة خارج المنزل وحصول بعض المشكلات الأسرية والاجتماعية منها ضعف العلاقات الاجتماعية بالآخرين. فما يقارب نصف العينة ليس لديهن الوقت الكافي لزيارة الأهل والأقارب، وصراع الدور وصعوبة توفيق الزوجة العاملة بين ادوارها في العمل خارج البيت وداخله مما اضطرها الاستعانة بالخدم للقيام باعمال المنزل وتربية الابناء. إضافة الى شعورها الدائم بأنها غير قادرة على تلبية متطلبات البيت بشكل كافٍ. وبينت نتائج دراسه أن للعمل آثاراً سلبية على صحتهم الجسمية والنفسية كالشعور بالإرهاق الشديد، وعدم كفاية الوقت المخصص للراحة. وضمنت الباحثه توصيات يمكن أن تسهم في تحسين الأوضاع الأسرية بالنسبة للزوجة العاملة.

ومن أخطر التحديات التي تواجه الأسرة الأردنية، مشكلة التفكك الأسري، كالطلاق وانحراف الأحداث والسرقه والجريمة، والصراعات الأسرية. إذ يؤدي التفكك الأسري إلى إنهاء الوحدة الأسرية، وانحلال بناء الادوار الاجتماعية. ولعل بعض الدراسات أكدت السبب الرئيسي للطلاق هو الخلافات العائلية التي كانت سببا لحوالي (٩٧٪) من وقوعات الطلاق، التي كانت تكثر بين النساء في الفئة العمرية ١٨-٢٧ سنة وبنسبة وصلت إلى ٦٠٪ (تقرير أوضاع المرأة الأردنية، ٢٠٠٧). فيما تفاقمت نسب الطلاق بعد ارتفاع حالات الخلع في المجتمع الأردني سنة تلو الأخرى، فقد كان عددها ٥٧٠ حالة عام ٢٠٠٢ وارتفعت إلى ٧٣٩ حالة خلع في عام ٢٠٠٣، ثم ارتفعت إلى ١٠٠٣ حالة عام ٢٠٠٤. فيما سجلت العاصمة عمان رقما قياسيا في نسب قضايا الخلع مقارنة بمناطق أخرى في الأردن. (دائرة قاضي القضاة، ٢٠٠٦). ومن أشكال التفكك الطلاق العاطفي أو الروحي الذي بات يطرق ابواب العلاقات الزوجية بشكل غير مسبوق، فهناك كثير من الأزواج والزوجات يعيشان معاً تحت سقف واحد وهم في حالة انفصال روحي تام وبدون اي تفاعل وتواصل بينهم. الشيء غير المدروس علمياً واجتماعياً ويجب الاهتمام به.

ويورد لنا المزاهرة (٢٠٠٧) بعض العوامل التي تواجه الأسرة المعاصرة، مثل عدم توفر

المقومات الاقتصادية الأساسية لمعيشة الأسرة، وإختلاف الأفق الثقافية، للزوجين وإختلاف المعايير المتعلقة بالدين، والأخلاق، وآداب السلوك، وظهور الامراض الصحية والنفسية والعصبية، وغيرها من الامراض المزمنة عند بعض أعضاء الاسرة مما يؤثر على كيانها، وعدم الوفاء والاخلاص، والوضوح، والصدق في العلاقات الزوجية نتيجة الجهل وعدم الإدراك.

وتشكل الاوضاع الاقتصادية مشكلة المشكلات امام الأسرة حيث انخفاض مستوى الدخل وغلاء المعيشة، وانعكاسات الأزمة الاقتصادية، إذ تؤثر وتحوّل دون إشباع الحاجات الأساسية لأفراد الأسرة. سيما نسبة الأسر الأردنية التي تعاني الفقر المدقع تقدر بـ ١٦٪ و ٢١٪ تعاني من فقر مطلق ولعل من أبرز المظاهر السلبية للفقر هو عجز الزوج عن الإنفاق على الأسرة وتحقيق متطلباتها وإشباع حاجات أفرادها وتأمين مستلزماتها. وتشير بعض الدراسات إضافة إلى الفقر، ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع الأردني مما له كبير الأثر على المستوى المعيشي للأسر التي تعاني من ارتفاع نسب البطالة بين أعضائها. وهذا ينعكس في ولادة مشكلات أخرى كتأخير سن الزواج بين المتعطلين والفقراء وانخفاض المستوى المعيشي، ونوعية السكن وعلى تعليم الأبناء ونوعية التعليم نتيجة عدم قدرت الأسرة عن تأمين تكاليف ذلك (النجداوي، ٢٠٠١).

وبهذا الخصوص كشفت دراسة أجنبية ل (Joed Wray, 1971) عن وجود علاقة قوية بين وضع الأسرة الاقتصادي وتدني مستوى دخلها المادي وبين ظهور مشكلات أسرية مؤثرة بصحة الأسرة وعلى رفاهيتها وسعادة أعضائها والأطفال فيها. كما يؤدي فقر الاسرة الى زيادة فرص المرض بما في ذلك سوء التغذية وزيادة معدلات الوفيات، ونقص في إشباع معظم الاحتياجات، وحتى على مستوى تعليم وذكاء أبنائها.

وتزداد هذه المشكلات حدة عند الأسر التي ترأسها امرأة، حيث وصلت هذه الفئة في المجتمع الأردني كما جاء في تقرير أوضاع المرأة الأردنية (٢٠٠٧)، الى ٣٤٪ نسبة الأسر التي ترأسها المرأة، وهذا يؤثر من جهة أخرى على اتساع دائرة التفكك في رابطة الزواج إما بالطلاق أو بالترمل أو الغياب الطويل والهجرة، فبعد إن كانت المرأة الأردنية ترأس أسرة واحدة من بين (١١) أسرة في عام ١٩٧٩ أصبحت اليوم المرأة ترأس أسرة على الأقل من أصل (٨) أسر.

وفي تقرير تقييم الفقر في الاردن حزيران (٢٠٠٦) الذي أعده البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التخطيط تبين معانات كثير من الأسر الأردنية التي تعاني من الفقر سيما عند الأسر التي ترأسهن النساء والبالغة نسبتهن (١٠٪) في الاردن، ومن سائر هذه الأسر وجد أن لدى النساء المطلقات نسبة فقر أعلى مما لدى المتزوجات والأرامل وتبلغ نسبة الفقر لدى المنفصلات عن

ازواجهن (٣٧٪) هذا مؤثر على العلاقة الطردية بين الفقر والطلاق لدى النساء وأسرهن. وبين تقرير أوضاع المرأة الأردنية، إن وقوعات الطلاق التي كانت لأسباب اقتصادية ومالية بلغت ١٣,٣٪ من مجموع حالات الطلاق لذلك العام في كافة المحافظات.

وفي دراسة الصقور (٢٠٠٣) أثار التفكك الأسري على النظام الاجتماعي العام، أجريت على عينة بلغ حجمها ٢٠٠ أسرة، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية أسر العينة تعاني من التفكك الأسري الشديد جداً والذي يبدو تأثيره كان سلبياً بشكل كبير جداً على طبيعة الحراك الاجتماعي والأمن الاجتماعي والوطني، وعلى الروح المعنوية للمواطنين وعلى النظام الاقتصادي والأسري، وكان الطلاق والإدمان على الكحول والمخدرات، وسجن أحد الوالدين من أخطر أشكال التفكك التي ثبت لها تأثيرات سلبية على كافة نظم المجتمع، وعلى زيادة نسب الظواهر السلبية والافراد المعتلين في المجتمع كالتشرد والبطالة والجروح والعزوبة والعنوسة والفقر وتوتر العلاقات الاسرية وتزايد حجم العنف، ناهيك عن تأثيرتها الكبيرة المثلة باستنزاف الموارد المختلفة نتيجة تزايد الحاجة الملحة لانشاء وتطوير مؤسسات مجتمعية اجتماعية وقانونية وصحية وإبوائية أصبح توافرها مطلوباً أكثر من قبل لمواجهة ذلك.

وتوصلت دراسة مقداي وعدس (المجلس الوطني لشؤون الأسرة) عام ٢٠٠٢ بعنوان مشروع البحث النوعي لتحديد القضايا والمشكلات الأسرية ذات الأولوية، بهدف مواجهتها، على عينتين من الأسر ذاتها، وأخرى من الخبراء، وتبين أن العنف الأسري يعد بالدرجة الأولى من المشكلات الملحة، والشعور بالضيق والتوتر في العلاقات داخل الأسرة، بمعنى التفكك العلائقي الأسري من أهم المشكلات التي تواجه الأسرة المعاصرة.

وبينت دراسة القيسي والعموش (١٩٩٧) بعنوان الخصائص البنيوية للأسرة جنوب الاردن- دراسة ميدانية للواء عي، على عينة عشوائية قوامها (٢٥٠) أسرة، وكان من نتائجها معاناة الأسر من كبر حجمها وتدني التعليم، والزواج الداخلي، وبينت من مشكلاتها تعدد الزوجات والطلاق، وتفشي الأمية بين أرباب الأسر.

تناولت الدراسات السابقة مشكلات متنوعة لها علاقة وطيدة بالأسرة كالتفكك الأسري والعنف وسوء الاوضاع الاقتصادية، والانحراف والفقر وغيرها، ومن الواضح أن كل دراسة تتناول مشكلة واحدة فقط من المشاكل الأسرية بشكل منفرد ولا يوجد دراسة شاملة بينت لنا ما أهم هذه المشكلات وأكثرها انتشاراً عند الأسر، وبيان كيف يرتب الافراد مشكلاتهم تبعاً للأولوية والحاجة الملحة، فجاءت هذه الدراسة بنهج واهداف مختلفة عما سبقها في هذا المجال كما أخذت مجتمعاً محلياً كبيراً لم يدرس من قبل وبعيداً عن اهتمام الباحثين.

## مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلته هذه الدراسة في بيان أبرز المشكلات التي تعاني منها الأسرة الأردنية في لواء الكورة وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الاجتماعية كالجنس والدخل الاقتصادي وحجم الأسرة ومستوى تعليم الأب، إضافة إلى تحديد نوعية هذه المشكلات وحصر مظاهرها سواء أكانت إقتصادية أم ثقافية أم إجتماعية وأسرية أم صحية أم نفسية، حيث تفيد الحقائق العلمية أن الأسرة يجب أن تحظى وعلى الدوام بالدراسات والأبحاث الإمبريقية لمختلف أبعادها ومحاورها وبين كل فترة زمنية وأخرى؛ فالوقوف على واقع حال المشكلات التي تعاني منها وعلاقة تلك المشكلات ببعض المتغيرات المحيطة بها مسألة تعد غاية في الأهمية إذ تتيح للباحثين وصناع القرار مقومات القدرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الخطط المناسبة للتدخل في حلحلة مشكلاتها ومعالجتها.

يجمع أغلب الباحثين في المجال الاجتماعي والأسري على أنه من النادر أن تكون حياة الأسرة كاملة طوالة فترات حياتها، فكثير من الأحداث التي تتعرض لها الأسرة تؤدي إلى حدوث أزمات ومشكلات منها ما هو داخلي داخل كيان الأسرة ومنها ما له علاقة بالأحداث والبيئة الخارجية، مما تشكل تحديات وحتاج لإمكانات كبيرة لمواجهتها (الكندري، ٢٠٠٥).

من جهة أخرى إن الدراسات التي تدور حول موضوع مشكلات الأسرة في مجتمع الدراسة تحديداً معدومة في حدود علم الباحث، كما هو حال ندرة الدراسات الشمولية لتحديات الأسرة بشكل عام في المجتمع الأردني، لذا فإن هذه الدراسة ستغذي المكتبة المحلية، والعربية في هذا المجال سيما أنها ستضع أبرز المشكلات الأسرية في اللواء بين ايدي المسؤولين واصحاب القرار أملاً بالتحرك لمعالجتها.

## أهمية الدراسة

تأتي الأهمية النظرية للدراسة من كون الأسرة تشكل المؤسسة الأولى التي ينشأ فيها الفرد وتمارس تأثيراً مباشراً على حياته وشخصيته وسلوكه، لذلك نالت أهمية كبيرة عند كثير من التنظيمات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية بهدف العمل على رعايتها ورفع مستوى حياتها وبنائها وديمومتها على أسس سليمة لتكون خلية ناجحة بوظائفها ومساهماتها في المجتمع العام، ولهذا تشكلت العديد من الجهات والمؤسسات المختصة بالأسرة كالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة الأردنية، وأقسام ومؤسسات عديدة مختصة بالأسرة تتبع لوزارة التنمية الاجتماعية، ومؤسسات أخرى تتبع للمجتمع المدني والمنظمات الدولية التي تهتم بشكل

كبير بالمعرفة عن أوضاع الأسرة من مختلف الأبعاد

بينما تأتي الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في كونها تلقي الضوء على دراسة مشكلات الاسرة الأردنية في لواء الكوره تحديداً وبيان أبرز هذه المشكلات وأشكالها المختلفة وأكثرها خطورة على الأسرة في مجتمع محلي كهذا كبير بعدد سكانه إذ يعيش فيه (٩٠٤٨٦) مواطناً اردنياً حسب إحصائيات دائرة الإحصاءات العامة للعام ٢٠٠٨ (الاحصاءات العامة، ٢٠٠٨) وهو مجتمع ذو مواصفات جغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية مميزة من مختلف النواحي وجدير بالدراسة والاهتمام، سيما وجود ندرة واضحة في الدراسات الميدانية لهذا المجتمع بشكل عام وحول المشكلات الأسرية تحديداً في لواء الكورة بشكل خاص. لذا فالنتائج المتعلقة بنوعية المشكلات وأشكالها الأكثر انتشاراً عند الأسر الأردنية تفيد المهتمين بهذا المجال في وضع استراتيجيات إصلاحية وعلاجية لتحديات الأسرة الأردنية.

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز المشكلات الاجتماعية للأسرة الاردنية في لواء الكورة، ومعرفة فيما إذا وجدت فروق في نوعية المشكلات، عند الأسر تعزى إلى الجنس وتعليم الأب وحجم الأسرة ودخلها الشهري.

### أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ١- ما هي أبرز المشكلات الاجتماعية والاسرية التي تعانيها الأسرة الاردنية في لواء الكوره؟
- ٢- ما هي أبرز المشكلات الاقتصادية التي تعانيها الأسرة؟
- ٣- ما هي أبرز المشكلات الصحية التي تعانيها الأسرة؟
- ٤- ما هي أبرز المشكلات النفسية التي تعانيها الأسرة؟
- ٥- هل هناك فروق في نوعية المشكلات التي تعانيها الأسرة تعزى الى الجنس وتعليم الأب وحجم الأسرة ودخلها الشهري؟

### منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

#### منهج الدراسة

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو منهج المسح الاجتماعي بالعينة، إذ يعد أحد أهم

المناهج المتبعة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إذ يمكن من خلاله الكشف عن العلاقات القائمة بين أبعاد الدراسة ومتغيراتها. كما تم اختيار عينة من الأسر التي تشكل مجتمع الدراسة، لغاية الحصول على البيانات المتعلقة بمشكلات الأسرة الأردنية التي تعيش في لواء الكورة الواقع جنوب غرب مدينة اربد.

### مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأسر الأردنية التي تعيش في لواء الكورة والبالغ عددها (١٥١٠٨) أسرة، فيما يبلغ عدد السكان الذين يعيشون في هذا اللواء (٩٠٤٨١) مواطناً حسب احصائيات دائرة الإحصاءات العامة للعام ٢٠٠٨. ويشكل مجتمع الدراسة (لواء الكورة) من أكبر الالوية التابعة لمحافظة اربد من حيث عدد السكان ويمكن تعميم تلك الخاصية على مستوى المملكة الأردنية.

### عينة الدراسة

لدراسة المشكلات الأسرية في شمال الأردن وفي لواء الكورة تحديداً تم اختيار أفراد عينة الدراسة بالطريقة الغرضية وتكونت من (٣٨٠) أسرة بنسبة وصلت الى ٢,٥٪ من مجموع الأسر موزعة على عدد من القرى التابعة للواء وبعد حصر الأسر لعينة الدراسة تم استقصاء أرباب الأسر ذكوراً وإناثاً للأجابة على أسئلة الاستبانة.

### أداة الدراسة

تقوم الدراسة على أداة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية وقد قام الباحث بتصميمها بما يحقق اهداف الدراسة وأغراضها، وتحتوي على عدة محاور ومجالات تعكس تساؤلاتها، منها حول الخصائص الاجتماعية لمفردات مجتمع الدراسة، وأخرى حول المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها، وتنوعت الأسئلة ليكون بعضها مغلقة وأخرى مفتوحة لترك حرية التعبير وابداء الرأي عند المبحوثين، وصممت بطريقة تم بموجبها مراعاة عدة جوانب أبرزها: تغطية مختلف جوانب الموضوع المدروس، وتعكس تساؤلات وأهداف الدراسة الرئيسية التي أجريت الدراسة من أجلها.

### المفهوم الإجرائي / المشكلات الأسرية

هي كل ما تعانيه وتدركه وتقرره الأسره الأردنية التي تعيش في لواء الكورة على أنه مصدر

إزعاج وقلق لحياتها وحياه أعضائها وانحراف عن الوضع الطبيعي. واعترافها بعدم القدرة على تلبية إحتياجاتها واحتياجات أعضائها في أي من المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو الأسرية.

### صدق الأداة

تمت عملية حُكيم أداة الإستبانة من قبل خمسة من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ومن لهم خبرة في مجال تصميم أدوات الدراسات الميدانية. وتم إعداد ٤٥ استبانة لإختبار مدى مصداقيتها ميدانياً وللتعرف على طريقة الإجابة عليها من قبل الباحثين. وفي ضوء ذلك أجرى الباحث بعض التعديلات على بعض التساؤلات، وعدت الإجراءات السابقة صدقاً ظاهرياً للأداة.

### ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات الأداة تم مقابلة ٤٥ أسرة وتعبئة الإستبانات، وتم إعادة تطبيق الأختبار بعد مرور أسبوع من التطبيق الأول ولوحظ وجود تطابق كبير في طريقة الإجابة وفي النتائج لكلا الاختبارين وتم احتساب معامل إرتباط بيرسون للإجابات، وبلغت القيمة (٠.٨٦)، وهي من المعدلات المقبولة لأغراض الدراسة وأهدافها.

### المعالجة الإحصائية

أعتمدت الدراسة على إدخال البيانات باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). واستخدم الإحصاء الوصفي الممثل في التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة، ووصف طبيعة مشكلات الأسرة، واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتغيرات الدراسة لكشف العلاقات الأرتباطية بين المتغيرات المستقلة مثل (الجنس، تعليم الاب، مستوى الدخل، حجم الأسرة) وبين المتغيرات التابعة (مشكلات الأسرة الأردنية)، وحدد مستوى الدلالة الإحصائية بـ (٠.٠٥٠٪): فأقل يعني وجود فروق دالة إحصائياً.

### عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة: للتعرف على أبرز الخصائص الاجتماعية

والاقتصادية والديموغرافية والتعليمية ذات العلاقة بأفراد عينة الدراسة، تم احتساب التكرارات والنسب المئوية وكانت على النحو الآتي:

بالنسبة للجنس: توضح بيانات الجدول رقم (1) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الجندر/الجنس، فيلاحظ أن الذكور الأزواج الذين تمت مقابلتهم يشكلون ما نسبته (53,7٪)، أما الإناث الزوجات اللواتي تمت مقابلتهن، فيشكلن ما نسبته (45,3٪). حيث يظهر تزايد نسبة حجم الذكور أكثر من الإناث ويعود ذلك لكونها عينة من نوع الغرضية روعي فيها التمثيل الجندري.

### الجدول رقم (1)

#### يمثل توزيع افراد عينة الدراسة تبعاً للخصائص الديمغرافية

المتغيرات	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٢٠٤	٥٣,٧٪
	أنثى	١٧٦	٤٦,٣٪
مستوى تعليم الاب	امي	٣٦	٩,٥٪
	اساسي	٦٨	١٧,٩٪
	ثانوي	١٥٢	٤٠,٢٪
	بكالوريوس / دبلوم ماجستير / دكتوراه	٨٥ ٣٨	٢٢,٤٪ ١٠٪
عدد أفراد الأسرة	من ١-٣ افراد	٤٠	١٠,٥٪
	من ٤-٦ افراد	١٤١	٣٧,١٪
	من ٧-٩ افراد	١٣٠	٣٤,٢٪
	من ١٠ افراد فأكثر	٦٩	١٨,٢٪
دخل الاسرة الشهري	اقل من ١٥٠ دينار	٩٩	٢٦٪
	من ١٥٠-٢٩٩	٨٩	٢٣,٤٪
	٣٠٠-٤٤٩	٧٨	٢٠,٥٪
	٤٥٠-٥٩٩	٦٣	١٦,٦٪
	٦٠٠ دينار فأكثر	٥١	١٤,٥٪
المجموع الكلي		٢٨٠	١٠٠٪

وبالنسبة لمتغير مستوى تعليم الأب: معظم أرباب الأسر في مجتمع الدراسة مستواهم التعليمي ثانوي بنسبة ٤٠,٢٪ من المجموع الكلي يليهم بنسبة وصلت الى ٢٢,٤٪ أرباب الأسر الحاصلين على شهادة البكالوريوس. ثم جاءت فئة من هم مستوى تعليمهم أساسي بنسبة ١٧,٩٪ ثم فئة من هم من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه وهم قلة ولا تتجاوز نسبتهم عن ١٠٪ وأقل من ذلك بنسبة متدنية وأقل الفئات الأميون الذين لا يتمتعون بأي مستوى تعليمي لا يقرأ ولا يكتب ولم تزد نسبتهم عن ٩,٥٪ فقط وهؤلاء غالباً ما يكونون من أرباب الأسر القدامى والشيوخ المعمرين حيث لم تكن فرص التعليم متوافرة أيامهم كما هو حال الوقت الراهن.

وبالنسبة لحجم الأسرة: يلاحظ من بيانات الجدول ومحصلة النسب الواردة أن نوعية الأسر الأكثر شيوعاً في مجتمع لواء الكورة من النوع المتوسط والكبير إذا ما قارنا ذلك بالمعايير الحديثة، حيث شكلت نسبة الأسر التي عدد اعضائها من 2-6 أفراد ما نسبته 37,1٪ تليها بنسبة كبيرة بلغت 32,2٪ الأسر التي تتكون من من 7-9 أفراد ثم تليها فئة الاسر التي تتكون من 10 أفراد فأكثر بينما نقل نسبة الأسر التي لا يزيد عددها عن 3 أفراد فأقل بنسبة لا تزيد عن 10,5٪ وهذه غالباً ما تكون أسراً حديثة التكوين، وتبدو هذه نتيجة منطقية لكون مجتمع الدراسة هو بالاساس مجتمع ريفي ومن الطبيعي أن يمتاز بحجم أسرة كبير نوعاً ما ويعود ذلك لنمط المعيشة السائد ولطبيعة الثقافة المحافظة على الاعراف والمعايير والقيم الاجتماعية، والتأكيد على الاجاب مع ان أعلى فئة من الاسر يتماشى حجمها مع معدل متوسط الاسرة الأردنية العام الذي انخفض مؤخراً ليصل الى 6 أفراد.

وبالنسبة لدخل الأسرة الشهري: تتضمن بيانات الجدول رقم (1) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري للأسرة، ويبدو أن الأكثرية من الأسر المبحوثة يعيشون بمستويات اقتصادية متدنية، وهي تشكل الطبقة الدنيا الكادحة في مجتمع الدراسة، والدليل أن أعلى فئتين من الأسر من ذوي الدخول الشهرية المتدنية، فمن يعيشون بدخل أقل من 150 دينار أردني شكلت نسبتهم 26٪ تليها فئة الأسر التي تعيش بدخل شهري يتراوح ما بين 150-299 دينار أردني ونسبتهم 23,4٪ بينما كانت أقل النسب ولم تتجاوز 12,4٪ الأسر التي يزيد دخلها الشهري عن 600 دينار فأكثر وهي تشكل نسبة قليلة مقارنة بغيرها، لذا نستنتج أن غالبية أسر لواء الكورة تعيش بدخل شهري قليل ويؤثر على وجود مشكلات اقتصادية تتمثل بمحدودية الدخل وما سببته عليه.

### النتائج المتعلقة بالمشكلات التي تعانيها الأسرة

**المشكلات الاجتماعية والأسرية:** يظهر من الجدول رقم (2) أبرز المشكلات الاجتماعية التي أبدتها الأسر الأردنية في مجتمع الدراسة تتمثل في صعوبة التواصل والتفاعل بين أعضاء الأسرة التي جاءت بأعلى تكرار ونسبة (23,7٪) من بين الأسر، يليها مشكلات تتعلق بالسكن وعدم ملائمتها حجماً وموقعاً لأعضاء الأسرة عند 18,7٪ من الأسر، كما تعاني نسبة من الاسر من مشكلات تتعلق بتعليم الابناء في المدارس والجامعات، وبنفس النسبة 15,5٪ من الاسر تعاني من مشكلة العنف داخل الاسرة الذي يأخذ اشكال مختلفة أغلبها العنف اللفظي والجسدي والنفسي، الذي غالباً ما يمارس على المرأة والطفل، ومن الكبار الى

الصغار وبخصوص مشكلات التفكك الاسري. ١٢,٦٪ من مجموع الاسر المدروسة أفرت بوجود مشكلات من هذا النوع وأغلبها يتركز في مظاهر الخلافات الزوجية والصراعات الجيلية بين الآباء والأبناء. وأقلية تتناسب مع حجم المشكلة بشكل عام في المجتمع الاردني العام. عبرت عن وقوع حوادث الطلاق أما مع الأزواج والزوجات أو مع أحد الابناء والبنات داخل البيت. وأقل المشكلات الاجتماعية حدوثاً السكن المشترك، وكذلك مسألة الانحراف عند أحد الابناء حيث إن المجتمع المدروس مجتمع قروي ريفي تقل فيه الانحرافات كالادمان والسرقة والجريمة بمختلف اشكالها وجنوح الاحداث وغيرها مقارنة بنسب الانتشار في المجتمع الحضري.

### الجدول رقم (٢)

#### التكرارات والنسب المئوية لأبرز المشكلات الاجتماعية التي تواجهها الأسرة

الرقم	الفقرة	التكرار	النسبة
١	العنف داخل الاسرة، لفظي، جسدي، نفسي، جنسي.	٥٩	١٥,٥٪
٢	تفكك أسري، خلافات زوجية، طلاق أحدهما أو وفاته.	٤٨	١٢,٦٪
٣	صعوبة التواصل والتفاعل بين أعضاء الأسرة.	٩٠	٢٣,٧٪
٤	مشكلات التعليم.	٦٠	١٥,٨٪
٥	عدم ملائمة المسكن حجماً وموقعا.	٧٠	١٨,٧٪
٦	السكن المشترك.	٣٦	٩,٥٪
٧	الانحراف عند أعضاء الأسرة.	١٧	٤,٤٪
	المجموع	٢٨٠	٪١٠٠

المشكلات الاقتصادية للأسرة: يظهر من معطيات الجدول رقم (٣) أن أكثر المشكلات الاقتصادية انتشاراً بين الأسر الأردنية في مجتمع لواء الكورة تتمثل في غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار جاءت بأعلى نسبة بلغت (٤٦,٣٪) من مجموع الأسر المدروسة عينة الدراسة. وفي المرتبة الثانية عبر ٢٢,٢٪ من مجموع الأسر عن كثرة مستلزمات البيت والأسرة ومتطلبات اعضائها. وفي المرتبة الثالثة كانت معاناة الأسر تتمركز حول تدني دخل الأسرة الشهري. يليها الفقر الحالة التي تجسد جميع الظروف السابقة.

### الجدول رقم (٣)

#### التكرارات والنسب المئوية أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الأسرة

الرقم	الفقرة	التكرار	النسبة
١	عدم توافر فرص عمل.	٢٠	٥,٣٪
٢	غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار.	١٧٦	٤٦,٣٪
٣	تدني دخل الاسرة الشهري.	٥٢	١٣,٦٪
٤	الفقر.	٤٨	١٢,٦٪
٥	كثرة مستلزمات البيت الاقتصادية	٨٤	٢٢,٢٪
	المجموع	٢٨٠	٪١٠٠

**المشكلات النفسية للأسرة:** يظهر من معطيات الجدول رقم (٤) أغلب الأسر في مجتمع الدراسة بنسبة وصلت الى ٣٩,٤٪ تعاني أو بعض من أعراضها من مظاهر القلق والإحباط والتوتر وما يقارب ثلث الأسر أجابت بعدم وجود مشكلات نفسية عندها، و١٥,٣٪ عبرت عن نقص وعدم توافر مراكز للإرشاد والصحة النفسية داخل مجتمع الدراسة. كما عبرت نسبة تعد ليست بقليلة ١٠,٢٪ عن إصابة أحد أعضاء الأسرة بأحد أعراض الأمراض النفسية الأكثر شدة من تلك المظاهر السابقة.

**الجدول رقم (٤)**  
**التكرارات والنسب المئوية لأبرز المشكلات النفسية التي تواجهها الأسرة**

الرقم	الفقرة	التكرار	النسبة٪
١	القلق والاحباط والتوتر.	١٥٠	٣٩,٤٪
٢	الإصابة بأحد الامراض العضوية والنفسية.	٢٩	١٠,٢٪
٣	عدم توافر مراكز للإرشاد والصحة النفسية.	٥٨	١٥,٣٪
٤	الشعور بالفقرية والعزلة.	١٨	٤,٧٪
٥	لا يوجد مشكلات نفسية	١١٥	٣٠,٣٪
	المجموع	٣٨٠	١٠٠٪

**المشكلات الصحية للأسرة:** يبين الجدول رقم (٥) أن أغلب المشكلات التي تعاني منها الاسر في المجال الصحي يتمثل في نقص في المراكز أو الخدمات الصحية عند (٣١,٢٪) من الأسر عينة الدراسة، يليها ٣٠,٢٪ من مجموع الأسر يعاني بعض أعراضها من آلام وأمراض جسدية وعضوية أو نوع من الأمراض الأخرى، وبنسب متساوية لحد كبير لا تتجاوز ١٣,٧٪ من الاسر تعاني من مشكلات صحية تتعلق بعدم توفير صحي أو نقص في الادوية وسوء المعالجات التي تقدم لهم، ونسب قليلة الاسر التي تعاني من امراض صحية مختلفة بعضها يتعلق بالاعاقات الحركية والجسدية وسمعية وبصرية.

**الجدول رقم (٥)**  
**التكرارات والنسب المئوية لأبرز المشكلات الصحية التي تواجهها الأسرة**

الرقم	الفقرة	التكرار	النسبة
١	عدم توافر تأمين صحي لأفراد الأسرة.	٥٢	١٣,٧٪
٢	نقص في المراكز أو الخدمات الصحية.	١٢٠	٣١,٥٪
٣	أمراض حركية واعاقات جسدية في الأسرة	٤٣	١١,٢٪
٤	آلام ومشاكل جسدية عضوية والتهابات.	١١٥	٣٠,٢٪
٥	نقص الأدوية والمعالجات.	٥٠	١٣,٢٪
	المجموع	٣٨٠	١٠٠٪

## مجالات المشكلات التي تواجهها الأسرة

الجدول رقم (٦) يوضح أكثر المشكلات التي تواجه الأسر في مجتمع الدراسة حسب المجالات ككل. ويبدو من هذه النتائج أن مجال المشكلات الاقتصادية، هي الأكثر شيوعاً وتأثيراً بنسبة وصلت الى ٢٨,٥٪ من مجموع الأسر وبالتالي تتصدر قائمة مجالات المشكلات، يليها في المرتبة الثانية بنسبة ٢٠٪ مجال المشكلات الاسرية والزوجية، وفي المرتبة الثالثة مجال المشكلات الصحية بنسبة ١٦,٨٪ يليها المشكلات الدراسية والتعليمية للابناء. واقل النسب كانت تتعلق بمجال المشكلات النفسية.

## الجدول رقم (٦)

## التكرارات والنسب المئوية لأبرز المشكلات التي تواجهها الأسرة

الرقم	الفقرة	التكرار	النسبة
١	المشكلات الدراسية والتعليمية للابناء.	٥٦	١٤,٧٪
٢	المشكلات الصحية للأسرة.	٦٤	١٦,٨٪
٣	المشكلات الاقتصادية للأسرة.	١٠٨	٢٨,٥٪
٤	المشكلات الزوجية والأسرية.	٧٦	٢٠٪
٥	المشكلات النفسية.	٣٢	٨,٤٪
٦	ضعف الخدمات العامة.	٤٤	١١,٦٪
المجموع		٣٨٠	٪١٠٠

ولبيان الفروق حول نوعية المشكلات التي تعانيها الاسر في ضوء بعض المتغيرات الإجتماعية كالجنس، وتعليم الأب، وحجم الأسرة، والدخل الشهري، تم استخدام تحليل التباين لبيان النتائج وكانت كالاتي:

## علاقة مشكلات الاسرة بالجنس

## الجدول رقم (٧)

## نتائج تحليل التباين للفروق في مجالات المشكلات حسب الجنس

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	الجنس	
						ذكور	إناث
	٢,٣١	٠,٢٨	٠,١٢٤	١٤٨	٠,٧٢٥		
	٢,٢٣	٠,١٧					

يتبين من بيانات الجدول رقم (٦) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (٩٥٪) حول مجالات المشكلات التي تواجه الأسرة في مجتمع الدراسة، تعزى الى متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (٠,١٢٤) والدلالة الإحصائية لها (٠,٧٢٥). بمعنى وجود تطابق كبير بين الذكور والإناث حول نوعية تلك المشكلات التي تم حصرها.

## الجدول رقم (٨)

نتائج تحليل التباين للفروق في مجالات المشكلات حسب مستوى تعليم الأب

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
مستوى تعليم الأب	امي	٢,٣٦	٠,١٦	١٤٥	٠,٣٧٥
	اساسي	٢,٢١	٠,٢٦		
	ثانوي	٢,٣٥	٠,١٩		
	بكالوريوس/ دبلوم	٢,٣٤	٠,٢٢		
	ماجستير / دكتوراه	٢,١٧	٠,٢٢		

تشير النتائج الواردة في الجدول (٨) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات إجابات عينة الدراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للأب. حول مجالات المشكلات التي تواجه الأسرة في مجتمع الدراسة، استناداً إلى قيمة (ف) المحسوبة إذ بلغت (٠,٠٠١). وبمستوى دلالة يساوي (٠,٣٧٥).

## علاقة مشكلات الاسرة بحجم الأسرة

## الجدول رقم (٩)

نتائج تحليل التباين للفروق في مجالات المشكلات حسب المستوى التعليمي للأب

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
عدد أفراد الأسرة	من ١-٣ افراد	٢,٢٧	٠,٢٤	١٤٥	٠,٩٣٨
	من ٤-٦ افراد	٢,٢٢	٠,٢٤		
	من ٧-٩ افراد	٢,٢٩	٠,١٥		
	من ١٠ افراد فأكثر	٢,٢٣	٠,٢١		

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٩) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات إجابات عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة. استناداً إلى قيم (ف) المحسوبة إذ بلغت (٠,١٣٧). وبمستوى دلالة يساوي (٠,٩٣٨). فلا يوجد فروق بين الباحثين حول نوعية المشكلات المذكورة الاقتصادية والأسرية والزوجية والصحية وغيرها، تعزى لحجم الأسرة كبيرة أو متوسطة أو صغيرة. لذا جميع الأسر بغض النظر عن حجمها تعاني من تلك المشكلات المذكورة بنفس التحديد والشعور والادراك.

## علاقة مشكلات الأسرة بالدخل الشهري للأسرة

## الجدول رقم (١٠)

## نتائج تحليل التباين للفروق في مجالات المشكلات حسب الدخل الشهري للأسرة

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير	
					دخول الأسرة الشهري	أقل
٠,٠٠٠	١٤٥	٨,٢٠٩			١٥٠	٢,٣٩
					٢٩٩-١٥٠	٢,٣٤
					٤٤٩-٣٠٠	٢,٣٦
					٥٩٩-٤٥٠	٢,٣٣
					٦٠٠ فأكثر	٢,١٧

تشير النتائج الواردة في الجدول (١٠) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات إجابات عينة الدراسة حول مجالات المشكلات التي تواجه الأسرة في مجتمع الدراسة. تعود تلك الفروق لاختلاف دخل الأسرة الشهري ولصالح فئات الدخل المتدنية كما هو مبين من المتوسطات الحسابية في الجدول السابق. حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (٨,٢٠٩) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٠٠). وهذا يؤكد لنا قضية هامة مفادها أنّ نوعية مجال المشكلات التي تواجه الأسرة الأردنية في لواء الكورة تختلف باختلاف دخل الأسرة الشهري. إذ أن مشكلات الأسر التي تتميز بدخول ميسورة مرتفعة، وإن كانت أقل النسب في العينة، مشكلاتها ليست اقتصادية كما هو حال الأسر الأقل دخلاً التي يزداد إحساسها بحجم المشكلات أكثر وأبرزها الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

## مناقشة النتائج

## مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

نص السؤال الأول على: ما هي أبرز المشكلات الاجتماعية والأسرية التي تعانيها الأسرة

الأردنية في لواء الكورة؟

إن أبرز المشكلات الاجتماعية التي تعانيها الأسر الأردنية في مجتمع الدراسة: تتمثل في: صعوبة التواصل والتفاعل بين أعضاء الأسرة وكأن الأغتراب بات يطرق ذوات الأفراد حتى داخل محيطهم الأسري، يليها مشكلة السكن التي أصبحت تؤرق كثيراً من الأسر وهذا انعكاس للأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار مواد البناء كالحديد والاسمنت وغيرها الأمر الذي جعل كثيراً من الأسر لا تستطيع العيش في مسكن ملائم أو البناء من جديد أو مساعدة أحد الابناء على البناء. أما مشكلة تعليم الأبناء في المدارس والجامعات، فتعزى إلى ارتفاع

تكاليف الإنفاق على التعليم وزيادة الإقبال عليه من قبل الذكور والإناث، معاً سيما بعض الأسر لديها في الجامعات أكثر من طالبين في آن واحد خاصة مع الإقبال على التعليم الخاص المكلف أكثر من التعليم العام.

أما العنف داخل الأسرة الذي يأخذ اشكالاً مختلفة؛ وغالباً ما يمارس على المرأة والطفل، فهو موجود في مجتمع الدراسة لكنه أقل من المتوقع مقارنة بالنسب التي قد تبديها بعض الدراسات، التي توصلت إلى وجوده بنسب كبيرة، كتقارير أوضاع المرأة الأردنية (٢٠٠٧) ومن أكثر مظاهر التفكك الأسري، الخلافات الزوجية والصراعات الجيلية بين الآباء والأبناء، وأقل المشكلات الاجتماعية حدوثاً السكن المشترك، وهو نادر الحدوث، كما يقل جنوح الأحداث والانحراف عند الأبناء، وهذا يتفق مع بعض ما توصلت إليه دراسة القيسي والعموش (١٩٩٧) في بعض مجتمعات الكرك ذات الطبيعة البدوية حيث الأسرة تعاني من بعض المشكلات الاجتماعية ولكن طبيعتها تختلف كالطلاق وتعدد الزوجات والأمية.

وتجدر الإشارة أن المجتمع المدروس مجتمع قروي ريفي ذو ثقافة محافظة وتشكل آليه ضبط قوية على سلوك الافراد فتقل في مثل هذه المجتمعات نسب الجريمة والانحرافات بمختلف اشكالها مقارنة بنسب حدوثها المرتفع في المجتمع الحضري، وهذا يعود الى طبيعة البنية الثقافية المتباينة؛ فالثقافة السائدة في مجتمعات الدراسة ثقافة بسيطة ومحافظة بعكس ثقافة المجتمعات الحضرية المفتحة.

### مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

نص السؤال الثاني على: ما هي أبرز المشكلات الاقتصادية التي تعانيها الأسرة؟ يتبين من النتائج، أن الظروف الاقتصادية تشكل مشكلة المشاكل للأسرة في مجتمع الدراسة، وكان أخطرها وأكثرها انتشاراً غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار بنسبة بلغت (٤٦,٣٪) من مجموع الأسر، وحقبةً تشكل مشكلة عامة في المجتمع الاردني. تفاقمت بشكل كبير جداً خلال عام ٢٠٠٨ وزاد الطين بلة أزمة الكساد العالمية وانهبهار البورصة، كما تعاني الأسر من تزايد مستلزمات البيت ومتطلبات اعضائه وفي المرتبة الثالثة كانت معاناة الأسر تتمركز حول تدني دخل الأسرة الشهري، وهذا عائد الى طبيعة مهن مجتمع الدراسة، كالعامل في سلك العسكرية، أو الزراعة المحدودة والتربية وبقية المهن الحكومية الأخرى، ومحدودية الدخل تشكل السمة الغالبة لها، إذ لم يعد عائد الفرد من هذه الاعمال مجدداً في ظل انعكاسات الازمات الاقتصادية وغلاء المعيشة.

أما الفقر الحالة التي تجسد سوء الوضع الاقتصادي العام للأسر. علاوةً عن الأزمات الاقتصادية الكبرى التي فاقمت من المشكلات الاقتصادية عند أسر لواء الكورة. فإن معظم الأفراد قد أنزلقوا في أكبر كارثة إقتصادية تمر على اللواء وعلى المجتمع الأردني وهي الإجار بالبورصة الوهمية حيث ظهر عدد من الشركات التي استحوذت على ثروة وادخارات نسبة كبيرة جداً من المواطنين والاسر في اللواء ولم تستمر عدة شهور حتى أطاحت الحكومة بهذه الشركات وجارها مع مطلع شهر ٢٠٠٨/٩ ما كان له أثر كبير في زيادة الوضع الاقتصادي سوءاً للأفراد ولكثير من الاسر التي وصلت حالة الافلاس في المجتمع المدروس.

وفي ضوء هذه النتائج المتعلقة بالمشكلات الاقتصادية، إذا ما ربطناها بنوعية المشكلات الإجتماعية والأسرية التي توصلت الدراسة إليها، ولم يثبت وجود مشكلات تتعلق بالجريمة والانحراف عند الأسر وتفشي ظواهر سلبية أخرى من قبيل هذا النوع كنتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية التي تعانيها الأسر كالفقر ومؤشراته، وهذا يتقاطع مع نتيجة النجداي (٢٠٠١). ويتفق إلى حد ما مع نتائج دراسة المعمرى (٢٠٠٥): في حالة بالرغم من ان دافع عمل المراه خارج البيت هو اقتصادي وتحسين وضع الأسرة إلا أنه ترك مشكلات وآثاراً أخرى سلبية.

### مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

نص السؤال الثالث على: ما هي أبرز المشكلات النفسية التي تعانيها الأسرة؟ توصلت الدراسة بخصوص هذا المجال من المشكلات، الى أغلب الأسر في مجتمع الدراسة بنسبة وصلت الى ٣٩,٤٪ تعاني أو بعض من أعضائها من مظاهر القلق أو الاحباط أوالتوتر، وما يقارب ثلث الأسر لم تكن تعاني من وجود مشكلات نفسية عندها، و١٥,٣٪ عبرت عن نقص وعدم توافر مراكز للإرشاد والصحة النفسية داخل مجتمع الدراسة. كما عبرت نسبة تعد ليست بقليلة ١٠,٢٪ عن إصابة أحد أعضاء الأسرة بأحد الأمراض النفسية والشبيهة بهذه الأنواع، ومجموع هذه الامراض في هذا المجال تعزى إلى اسباب مختلفة منها الوراثي ومنها يعود إلى العوامل الاجتماعية ومتغيرات الواقع والإحساس بالخطر والأوضاع الاقتصادية السيئة وكذلك للمشكلات الأسرية التي تعانيها الأسرة، إذ لها دور في تشكيل ظروف نفسية سيئة لبعض الافراد والاسر وفي هذا المجال لا توجد دراسات كانت قد ركزت على دراسة المشكلات النفسية للأسرة الاردنية.

### مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

نص السؤال الرابع على: ما هي أبرز المشكلات الصحية التي تعانيها الأسرة؟

بخصوص المشكلات التي تعاني منها الأسر في المجال الصحي كشفت الدراسة عن وجود نقص في المراكز أو الخدمات الصحية عند (٣١,٢٪) من الأسر، وهذا يدل على عدم كفاية الخدمات الصحية التي يقدمها المستشفى الوحيد في اللواء الذي يحتوي على كثافة سكانية عالية، خاصة وأن ٣٠,٢٪ من مجموع الأسر يعاني بعض أعضائها من الآم وأمراض مختلفة جسدية وعضوية وأنواع من الأمراض الأخرى، حيث عبرت نسبة من الأسر المبحوثة أنها تعاني من مشكلات نقص في الأدوية وسوء المعالجات التي تقدم لهم، في الوقت نفسه ما يقارب ٤١,٤٪ من مجموع الأسر تعاني من أمراض مختلفة وتحتاج الى مزيد من الخدمات الصحية. سيما هنالك دراسات عديدة كشفت عن مشكلات تتعلق بكبار السن. ولكن الاختلاف معها لا يوجد في مجتمع الدراسة توجهات نحو إرسال وذهاب لكبار السن إلى دور كبار السن والمؤسسات الايوائية التي بدأت تظهر في بعض المدن الاردنية، والسبب يعود إلى خصوصية الأهمية لرعاية كبار السن في المجتمع الريفي في الاردن وقوة المنظومة القيمية والمعارية والعرفية في هذه المجتمعات البسيطة التي ما زالت تراعيها، وكبير السن لا يزال يحظى باحترام وتقدير من قبل من حوله.

### مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

نص السؤال الخامس على: هل هناك فروق في نوعية المشكلات التي تعانيها الأسرة تعزى إلى الجنس ومستوى تعليم الاب وحجم الاسرة والدخل الشهري؟

توصلت الدراسة الى أن المشكلات الاقتصادية، هي الأكثر شيوعاً وتأثيراً في حياة معظم الأسر المدروسة، بتصدرها قائمة مجالات المشكلات، ويعود ذلك لارتفاع مستويات المعيشة وغلاء الاسعار وازدياد اعداد الافراد في الأسرة لكونه مجتمعاً ريفياً لا يزال يهتم افراده في مسألة الاجاب والحصول على عدد من الابناء لمبلي للربغات، كما تعزى الى وجود تدني في الدخل بحيث تصبح الاسرة غير قادرة على الوفاء لأهم احتياجاتها، وبدل ايضاً على قلة فرص العمل في اللواء، وارتفاع نسب البطالة بين أفراد هذا المجتمع الكبير بعدد سكانه، والشحح ببنيته، فلا يوجد فيه ولو مصنع واحد مثلاً ومغلق بجغرافيته ومنعزل ببعده عن المراكز الحيوية والمناطق الحرة والمدن الكبرى. ويعيد عن معابر وحدود الدول المجاور يكاد الانغلاق الجغرافي ينعكس على حياة افراده، مجتمع يضاهي عدد سكانه أكثر من ١٠٠ ألف نسمة، ويزيد ولا يمثله سوى نائب واحد في مجلس النواب، ناهيك عن صغر مساحته الجغرافية، ومهن كثير من سكانه في حرفة الزراعة المحدودة والتي تعتمد على مياه الامطار الشحيحة،

وكذلك على الاعمال الحكومية المحدودة الدخل، والآلاف من الأسر تعيش من دعم صندوق المعونة الوطنية.

بليها في المرتبة الثانية مجال المشكلات الأسرية والزوجية، أيضاً هذا النوع من المشكلات يكثر في المجتمع المدروس. إضافة الى التغيرات الاقتصادية المذكور وغيرها عملت مجموعها بشكل مباشر وغير مباشر وفي تساند وظيفي، على التأثير في الحياة الاجتماعية والأسرية، فكان لتلك العوامل دوراً في تهشيم بعض من القيم والأعراف فزاد من حجم العنف الاسري ومظاهر التفكك والتمزق المعياري، منتجة حالة من الصراع والتباعد في الروى والرغبات والتوجهات عند الأفراد اعضاء الاسرة وزيادة الهوة بين الأجيال السابقة والأجيال الجديدة.

وفي المرتبة الثالثة كان مجال المشكلات الصحية للأسرة وعضائها، وهذا ما له علاقة بالظروف الاقتصادية السيئة، وتدني الدخل مما ساهم في تفاقم سوء الاوضاع الصحية لكثير من الاسر وأعضائها نتيجة عدم تمكنهم من تأمين التكاليف المادية المطلوبة للاعتناء بالصحة من خلال المراجعات الدورية وإجراء الفحوصات اللازمة والدورية للحد من الامراض ونيل العلاجات والادوية المطلوبة. بليها المشكلات الدراسية والتعليمية للأبناء، وكذلك وجود مشكلة تتعلق في ضعف الخدمات العامة، وأقل النسب كانت تتعلق بمجال المشكلات النفسية، وبخصوص نتائج اختبار تحليل التباين للفروق في نوعية تلك المشكلات بين الاسر المبحوثة، واثربعض التغيرات في تحديدها، خلصت الدراسة إلى الاتي:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نوعية المشكلات التي تعانيها الأسرة في شمال الاردن، تعزى إلى متغيرات الجنس، ومستوى تعليم الاب، وحجم الأسرة، بمعنى المشكلات التي تم الكشف عنها ومدى انتشارها بين الأسر يتفق عليها الذكور والاناث، ولا يوجد مشكلات خاصة بالذكور ومشكلات خاصة بالإناث، كما هو حال جنانس معاناة المتعلمين والمتعلمات وغير المتعلمين والمتعلمات، أو ما يتعلق بحجم الأسرة كبيرة أم صغيرة المعاناه واحدة حيال تلك المشكلات المذكورة والمرتبة حسب اهميتها الكامنة من خطورتها.

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في نوعية المشكلات التي تعانيها الأسرة في شمال الأردن، تعزى إلى متغير الدخل الشهري للأسرة، بمعنى هنالك اختلاف في نوعية المشكلات بين الأسر مردها للفروق في مستوى الدخل: فالأسر التي تتمتع بدخل مرتفع وبوضع اقتصادي حسن مشكلاتها بالتأكيد ليست اقتصادية، كغلاء المعيشة وارتفاع الاسعار والبطالة والفقير كما هو حال الاسر ذو الدخل المنخفض التي ثبت معاناتها بالدرجة الاولى من مثل هذه المشكلات.

## التوصيات

وبهذه النتائج تخلص الدراسة، وتوصي بضرورة الوعي وادراك هذه المشكلات من قبل الجميع أفراد ومؤسسات، وبضرورة العمل من قبل مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية الاهلية، كل حسب دوره للاهتمام بالاسر ورعايتها وتقديم الدعم اللازم لها من مختلف مجالات المشكلات، كما توصي بإجراء مزيد من الدراسات الشمولية والمتخصصة لمختلف جوانب أفضل خلية في معمار كوكب الأرض شمس البشرية الأسرة الأردنية.

## المراجع

- بيانات دائرة الاحصاءات العامة (٢٠٠٨). الكتاب السنوي. عمان: المملكة الأردنية الهاشمية
- بيانات دائرة قاضي القضاة (٢٠٠٦). منشورات دائرة قاضي القضاة العدد السادس. عمان: المملكة الأردنية الهاشمية.
- بيري، الوحيشي أحمد (١٩٩٨). الأسرة والزواج مقدمة في علم الاجتماع العائلي. طرابلس: المكتب الجامعي الحديث.
- تقرير البنك الدولي (٢٠٠٦). تقييم الفقر في الاردن. عمان: وزارة التخطيط
- تقرير أوضاع المرأة الأردنية (٢٠٠٧). منشورات اتحاد المرأة الأردنية. التقرير السنوي. عمان: المملكة الأردنية الهاشمية.
- الجولاني، فاديه عمر (٢٠٠٤). الأسرة العربية تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال. الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر.
- الخولي، سناء (١٩٩٥). الزواج والعلاقات الأسرية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- رشوان، حسين عبد الحميد (٢٠٠٣). الأسرة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الاسري. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- الصقور، صالح خليل (٢٠٠٣). آثار التفكك الأسري على النظام الاجتماعي العام. عمان: دار زهران.
- العزة، سعيد حسني (٢٠٠٠). الإرشاد الأسري النظريات والأساليب العلاجية. عمان: دار الثقافة والتوزيع.
- الكندري، احمد مبارك (٢٠٠٥). علم النفس الاسري. الاسكندرية: دار الفلاح للنشر والتوزيع.
- المزاهرة، يمن سليمان (٢٠٠٧). الأسرة وتربية الطفل. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع
- المعمري، وفاء (٢٠٠٥). عمل الزوجة وأثره على أوضاعها الأسرية: دراسة على عينة في مدينة مسقط. رسالة ماجستير غير منشورة. عمان. الجامعة الاردنية.

مقداد، وعدس (٢٠٠٢). مشروع البحث النوعي لتحديد القضايا والمشكلات الأسرية ذات الأولوية. عمان: المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

النجداوي، أن (٢٠٠٣). الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة. عمان، الجامعة الأردنية.

Ogburn W. & Nimkoff M (1968). *A Handbook of Sociology*, (5<sup>th</sup>. Ed). London: Reprinted.

Wray J. (1971). *Population pressure on families: Family size and child spacing*. New York: Population Council.

Riley, E. (1994). Inter Woven lives: Parents, Marriage and Guanxi in China *Journal of Marriage and Family*. 56(4), 791-804.